جهود الدولة مربوطا في ثروة العمال بينما من الواضح ان هذه الطبقة تعتمد بشكل رئيسي على اعانات الرساميل الاجنبية ، وعليه فانها اكثر الطبقات التي لا يمكن الاعتماد عليها ؟ والجواب على ذلك السؤال سيضرب نظرية التبعية مما يجبرنا على التشكيك في افتراضاتها .

لقد اضطرت الدفعة الاولى من المهاجرين التي وصلت الى فلسطين بشكل غير منظم بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٠٣ اضطرت ان تلتجيء للبارون دوروتشيلد لينقذها من الكارثة المالية التي كانت ستقع فيها . وهكذا انحرفت اول محاولة للاستيطان بسبب حاجة المستوطنين لمساعدة الرأسمال الاجنبي وقد اقاموا مستوطنتهم تحت الوصاية الاجنبية وكانت مبنية على اساس استخدام اليد العاملة العربية الرخيصة الثمن .

وحاولت بعض مجموعات من الدفعة الثانية والثالثة من المهاجرين (١٩٠٤ – ١٤٥ ؛ ١٩١٨ – ٢٣) ان تنضم الى قطاع العمال الزراعيين ولكن هؤلاء المهاجرين القادمين من اوروبا الشرقية لم يستطيعوا العيش بنفس مستوى الاجور التي يتقاضاها السكان الاصليون ، ونظرا لعدم قدرة العمال اليهود على منافسة اليد العاملة العربية الرخيصة (١) ، فقد اضطروا الى تبني استراتيجية التشديد على اليد العاملة اليهودية ، اي ان يطلب من اصحاب العمل اليهود ان يقدموا المصلحة السياسية على مصالحهم الاقتصادية ويستخدموا العمال اليهود فقط بالزراعة ، وهكذا يتم استبعاد اليد العاملة العربية . وقد بدأ هؤلاء المهاجرون اليهود ، بعدما اكتشفوا حسنات مبدأ اقامة التعاونيات ، بدأوا بتأسيس مستوطنات زراعية تعاونية تعتمد على عمل اعضائها فقط مثل الكفوتزاه والكيبوتز ، وفي وقت لاحق اسس الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال) وأدار مؤسسات مختلفة قدمت العمل والخدمات للعمال . ولكن نجاح هذه الستراتيجية كان يعتمد على مدى استعداد المنظمة الصهيونية العاملة على دعم شعار : « اليد العاملة اليهودية » وتمويل مؤسسات الهستدروت هذه .

جدير بالذكر انه من اصل ٨٠ مليون ليرة فلسطينية تدفقت الى فلسطين ما بين ١٩٢١ و ١٩٣٩ استعمل منها مبلغ يقدر بأقل من ١٤ مليون في المشاريع الجماعية . بينما كان المبلغ الباقي بمجمله حوالات خاصة من ارصدة المهاجرين . وهكذا حصلت الحركة العمالية على سدس الرأسمال المتدفق الى فلسطين فقط (٢) .

ان اي تحليل قطاعي يبرهن بشكل اوضح الصغر النسبي لقاعدة القوة الاقتصادية للحركة العمالية . اما الرأسمال الخاص فكان مسيطرا في قطاع الانشاءات والصناعة كما انه تمتع بتمثيل واسع في الزراعة وقد اقتصرت النفقات والاستثمارات التابعة للقطاع المتفرع من الهستدروت على القطاع الجزئي الخاص بالزراعة المختلطة (٣) .

ومع ذلك ، وفي فترة ضعفها بالذات ، استطاعت الاحزاب العمالية ان تحل محل الحزب الصهيوني البرجوازي العام الذي كان يعتبر اقوى احزاب المنظمة الصهيونية ، العالمية . وحتى لو اخذنا بعين الاعتبار ان قطاعات واسعة من الحركة العمالية قد اعطت الاولوية للمصالح الوطنية على حساب مصالحها الطبقية ، فانه من غير الواضح لماذا تنازلت الطبقة البرجوازية عن سيطرتها السياسة لخصم يعتبر اضعف منها اقتصاديا .

ونظرا لقدوم مجموعات كبيرة من المهاجرين من الطبقة الوسطى في الدفعة الرابعة للهجرة (١٩٢٤ – ١٩٣٠) فقد رأت القيادة الصهيونية العالمية في هذا فرصتها لان تخفف من التزاماتها تجاه الطبقة العاملة ولاستعمار فلسطين حسب مبدأ « جني الارباح » (٤) ، وقد نجحت الموجة الرابعة للهجرة في وضع الاساس لقطاع خاص مديني بعد ان ناضلت ضد تقدم مبدأ التعاونيات الاشتراكية التي ثبتتها الفترة التي سبقت نشوء الدولة . ومع ذلك ، وبالرغم من دعم الاكثرية في المنظمة الصهيونية العالمية لهذه الطبقة فقد فشلت في فرض سلطتها السياسية . ويعزى فشلها الى تحرر الطبقة الوسطى من الاوهام حول امكانية بناء اقتصاد رأسمالي في فلسطين .وقد هاجر عدد ملحوظ من الطبقة الوسطى عقب الازمة الاقتصادية لعامي ١٩٢٦ – ١٩٢٧ . والطبقة الوسطى كانت تتألف بالدرجة الاولى من عناصر البرجوازية الصغيرة التي كانت تدير مؤسسات تجارية عائلية صغيرة . وقد اوقعت بها الازمة ضربات موجعة (٥) .

ويلاحظ ي. شابيرو (٦) ، ان استعداد البرجوازية لان تجرب حظها مع الحركة العمالية كان الاكثر غرابة منذ ان حاول « حزب الاصلاح اليميني » بزعامة جابوتنسكي ان يقود نضال البرجوازية ضد الهستدروت . وعندما فشل الاصلاحيون في تسخير الطبقة الوسطى لتكون تحت قيادتهم (٧) ، اسسوا هستدروتهم الخاص ولكن نجاحهم في الوسط العمالي كان عديما وقد حملتهم هذه الاخفاقات على تبني ايديولوجية اكثر تطرفا مما ابعد الطبقة الوسطى عنهم اكثر فأكثر .

وقد اوكلت مهمة تحقيق الاهداف الوطنية (الفوقية) الى العمال اليهود بعد فترة الازمة وذلك عوضا عن الطبقة الوسطى اليهودية . وكما يقول جيلادي فان الطبقة الوسطى لم تكن بحاجة الى دعم الموازنة العامة وهكذا لم تكن بحاجة الى مكان في جهود بناء الدولة التي بذلتها المنظمة الصهيونية العالمية . اما بالنسبة للعمال فان اعتمادهم على اعانات الحكومة هو الذي دفعهم لان يكونوا تحت وصاية الحركة الوطنية (القومية) (٨) وعليه فان بروز العمال بعد فترة الازمة لم يكن بالاستناد الى قوتهم الاقتصادية وقد اظهرت هذه الازمة ان الحركة العمالية قد اوجدت ايديولوجية متكاملة واطارا من المؤسسات بديلا تجسد في تنظيمها الايديولوجي التعاوني . وقد اصبحت الحركة العمالية هي المحور المتماسك الذي يلتف حواه المجتمع الجديد الناشيء . وقد اصبح العمال طبقة بارزة قبل ان يصبحوا طبقة حاكمة . ولقد وجهتهم ايديولوجيتهم لان يصبحوا الفئة الوحيدة القادرة على فرز قيادات وطنية ، ويرى غرامستي ان هذا الاتجاه هو مفتاح السيطرة للطبقة الثانوية فيقول : ان سيطرة اية فئة اجتماعية يعبر عن نفسه بطريقتين : الاولى عن طريق البروز والثانية عن طريق القيادة الفكرية والمعنوية . وذلك قبل ان تتمكن من الحصول على السلطة (وهذا شرط من الشروط الاساسية للوصول الى السلطة) وبالتالي ستسيطر عندما تصبح السلطة بيدها ولكنها حتى لو امسكت زمام الامر بقوة فعليها ان تستمر في القيادة كذلك (٩) .

الجدير بالذكر ان اسرائيل لم تستطع تحت القيادة العمالية ان تطور اقتصادها الى اقتصاد قريب من الاقتصاد الحر بحيث يكون رأس المال هو العامل الحاسم ولقد تبنت قيادة الهستدروت ابان فترة انتشار الدفعة الرابعة للهجرة سياسة تسامح تجاه وجود قطاع خاص وذلك بما انه كان باستطاعته

(١) الاجور التي كان يطالب بها العمال اليهود كانت احيانا تزيد بنسبة ٥٠ بالمئة على الاجور التي كان يتقاضاها العمال الفلسطينيون . انظر دان جيلادي : المؤسسات التجارية الخاصة ، الرأسمال الوطني وتعزيز اليمين في « البنية الاجتماعية في اسرائيل » ، الطبعة الثانية ، القدس ، ١٩٦٩ (بالعبرية) ، ص ٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٧ – ٨٩ .

(٤) كان هذا تأييدا لمؤسسات الهستدروت ومساعدات للعمال في ١٩٢٧ وكذلك اقامة نوع من الشراكة بين المنظمة الصهيونية العالمية واصحاب الملايين من غير الصهاينة كما من الصهاينة من اجل تشجيع التنمية في فلسطين عام ١٩٢٨ . انظر جوناتان شابيرو : « الديمقراطية في اسرائيل » ، الفصل السادس .

(٥) ايلاكانا مارغاليت ، هازومير هاتزاير : « من مجتمع شباب الى الماركسية الثورية » ، ١٩١٣ – ١٩٣٦ ، جامعة تل ابيب ، ١٩٧١ (بالعبرية) ص ١٨٠ .

(٦) شابيرو ، المصدر المذكور سابقا ، الفصل السادس .

(٧) لذا فان جابوتنسكي ، الذي كان يعلن بقوة في عام ١٩٢٧ ان البرجوازية هي التي ستبني المستقبل ، اضطر الى الاستنتاج في ١٩٣٧ بأنها ليست سوى « حثالة » ج. ن. سختمان : « زيف جابوتنسكي ، قصة حياته » المجلد الثاني ، تل ابيب ، ١٩٥٩ ، (بالعبرية ، ص ٣٠٨ و ٣٢٥) .

(٨) جيلادي ، المصدر المذكور سابقا .

(٩) انطونيو غرامستي ، مختارات من « مذكرات سجين » ، تحرير وترجمة ك. هواروج . ن سميت ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٥٧ – ٥٨ .

لماذا شكل تاريخ الصهيونية نصرا ضروريا للرأسمال

توجيهه من خلال النفوذ القوي الذي تتمتع به . وبدأت تلك السياسة في اواخر العشرينات من هذا القرن وحافظت على استمراريتها منذ ذلك الحين . وقد نتج عن ذلك تكون رأسمالية الدولة في اسرائيل حيث يملك القطاع العام ويدير قسما كبيرا من وسائل الانتاج (اي بالنسبة لانتاج التنمية القومي) يعتبر اكبر من حصة القطاع العام في اية دولة اخرى غير شيوعية .

ان الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا التحليل تكون صورة مختلفة عن تلك التي تكونها نظرية الاعتماد الاقتصادي . فالبرجوازية الاسرائيلية كما اوضحنا اعلاه ، لم تتمكن من معرفة ذاتها بوضوح وبالتالي لم تتمكن من السيطرة على القيادة . فعليها ان تتبع تعليمات العمال وان تعمل داخل الاطار المؤسساتي الذي اسسه العمال . فهوامش ربح البرجوازية تعتمد على رأسمالية الدولة وقدرتها على تحدي السيطرة العمالية تعتمد على مدى تحالفها مع العناصر غير المتأثرة من الطبقة العاملة الاسرائيلية . فلم يكن باستطاعة البرجوازية الاسرائيلية كما انه ليس باستطاعتها الان ان تزج بنفسها في معركة البدء بتأسيس الاقتصاد الحر .

■■ تدفق رأسمال المهاجرين ونمو البرجوازية المحلية

لقد استمر الاعتماد على استيراد الرساميل الاجنبية مع تأسيس الدولة في عام ١٩٤٨ (١٠) ، بينما وكما يذكر ياغو ، طرأ تغيير هام في ميزات الرأسمال المتدفق . فلقد تألفت دفعات الهجرة الجديدة التي ضاعفت عدد سكان اسرائيل، تألفت تلك الدفعات من لاجئين ليس عندهم اية موارد مالية ، قدموا من مراكز التجمع الاوروبية ومن الدول العربية . وبما انهم ، على عكس الدفعات التي سبقتهم لم يجلبوا معهم اي رأسمال ، فقد جمعت الارصدة المخصصة لاستيعابهم عبر قنوات الدولة . فما هو المعنى السياسي لهذه التغيرات الهامة ؟ وهل ان جهاز الدولة (كما يقول ياغو) قد اصبح مجبرا الان على تشجيع نمو البرجوازية المحلية على حساب استقلالها النسبي ؟

ويدعي ياغو ان استلام الدولة ، التي يسيطر عليها العمال ، لعملية الاستثمار لم يعزز الملكية العامة ولا حتى ملكية الهستدروت في الاقتصاد . بل على العكس من ذلك ، فالحكومة كانت تهدف الى تحويل كميات كبيرة من الرأسمال الى القطاع الخاص عبر الاعانات المالية والهبات والقروض والضرائب الوقائية . وان حاولنا تحديد ما اذا كانت سيطرة المؤسسات العامة على الاقتصاد قد تراخت ام لا ، سنرى ان المؤشرات الاقتصادية تفيد تفسيرات متناقضة وبعض المعلومات تشير حتى الى تغيرات دورية بدلا من التغيرات بخط مستقيم (١١) ، زد على ذلك ان ياغو لا يتفحص التوازن الاجمالي لتلك المؤشرات فتأتي استنتاجاته انطباعية في احسن حالاتها .

ومما يفيد هدفنا ، بشكل افضل ، هو اختيار مؤشر توزيع انتاج التنمية القومي من خلال الملكية لوسائل الانتاج . وهذا هو اكثر البراهين مباشرة حول سيطرة الدولة الاقتصادية ، وان كان عيبه الوحيد انه يميل الى التقليل من مدى سيطرة القطاع العام .

لقد كان انتاج كل قطاع بالنسبة الى انتاج التنمية القومي في ١٩٥٣ كما يلي : انتاج القطاع الحكومي ١٩،٤ بالمئة ، انتاج الهستدروت ١٨،٠ بالمئة ، اما انتاج القطاع الخاص فكان ٦٢،٦ بالمئة (١٢) . وفي عام ١٩٥١ اعترفت الحكومة بفشل صرامة برنامجها فخففت من رقابتها على الاسعار والاجور . وفي الوقت ذاته تنازل الهستدروت وقبل ان يكون هنالك تفاوت في الاجور على اساس ان هذا التفاوت قد يحرك الهمم على العمل . ولكن ، ومع ان هذين الطرفين كانا يحضران لعملية رفع اليد عن جزء من سيطرتهم على الاقتصاد ، فقد زادوا حصتهم المشتركة في انتاج التنمية القومي بنسبة ٤،٤ بالمئة على حساب القطاع الخاص .

وحتى ١٩٧١ ، كان الهستدروت ينتج ما يزيد على ١٩ بالمئة من مجمل انتاج التنمية القومي ، ومقابل اية ممتلكات جديدة للحكومة ، كانت ردة فعل الهستدروت زيادة تورطه في الانتاج الحربي . ومن الواضح اذن ان المرحلتين السابقتين ، وحتى عام ١٩٧١ لا تظهران اي تراجع في سيطرة الهستدروت والحكومة .

(١٠) عند التفحص في قابلية الاقتصاد الاسرائيلي على النمو وكذلك البديل المحتمل ، اي بكلام اخر عملية التخفيف من تكثيف الرأسمال وملاحقة التنمية ، من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار ندرة المصادر الاخرى الممكنة . فكل ما تم العثور عليه من معادن بكميات تجارية هو النحاس والفوسفات والبوتاس ، واسرائيل هي واحدة من الدول القليلة في الشرق الاوسط . ان تكوين القوة العاملة ، اي ان وجود قطاع من العمال المهجرة واسع نسبيا لا يشجع على استخدام هذه القوة في صناعات تتطلب تكثيفا للقوى العاملة اذ ان في ذلك هدرا لهذه الثروة وسوء استعمال لها .

(١١) ناداف هاليفي وروث كلينوف مالول : « التنمية الاقتصادية في اسرائيل » ، نيويورك ٦٨ ، ص ٢٠٠ – ٢١٤ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ١١٣ .